

دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

المملكة المغربية



مجلس المستشارين

عبداللطيف أعمو
عدي الشجيري

التقديم والاشتراك

المملكة المغربية
+٢٠٥٣٤٤١٦٧٥٥٥



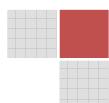
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي

+٢٠٥٣٤٤١٦٧٥٥٥ | +٢٠٥٣٤٤١٦٧٥٥٥
لـ ٢٠١٨ | ٢٠١٨ لـ ٢٠١٩



3 دجنبر 2018

www.ouammou.net



3 دجنبر 2018 | مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التربية عبد اللطيف أعمو / عدي الشجيري

**دراسة مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية**

3 ديسمبر 2018

السيد الرئيس،

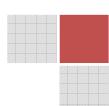
السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

مناقشة مشروع ميزانية قطاع التربية والتكوين المهني والتعليم العالي و البحث العلمي، ضمن مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019، مناسبة لإثارة القضايا الكبرى لمنظومة التربية وبسط ملخص لتصوراتنا و مواقفنا من هذه القضايا.

سوف لن نكرر تشخيص وضعية التعليم، فالجميع يدرك أنها وضعية غير سليمة، منها السيد وزير نفسه الذي عبر ، سواء في تقديمها لمشروع ميزانية القطاع داخل البرلمان أو في فضاءات أخرى. الجميع يدرك أن منظومتنا التعليمية في أزمة وأنه لا يمكن أن نستمر على هذه الحال، وأنها غير قادرة على مواكبة التمودج التنموي الجديد الذي نسعى إليه جميعا. فهذا الأخير لا يمكن أن يستقيم بدون منظومة تربوية متقدمة، مساهمة بقوة في تنمية الإنسان، ومن ثم الاقتصاد والمجتمع.

الإجماع على وجود أزمة المنظومة هو الذي دفع إلى بلورة مشروع إصلاحي جديد عبر القانون / الإطار لإصلاح التعليم، وهو مشروع ندعمه و سنعمل على المساهمة في إنجاحه، بمواكبة واقتراح و النقد والتقييم ، إنه أكبر



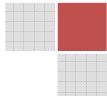
مشروع إصلاحي للمنظومة، سيفيد، دون شك من المكاسب لكن أساساً من الإخفاقات السابقة.

ونعتبر أن المدخل لإصلاح منظومة التربية و التكوين هو تعميم التعليم الأولي. إنه علاوة على كونه الأساس الذي تبني عليه المراحل المقبلة في المسار التعليمي للفرد ، فإن نخبويته الحالية تخلق وضعية لا تكافئ بين أبناء الشعب. فنظراً لكونه ، في الوضع الراهن مرتبط بالأداء المادي، عموماً، فإن فئات واسعة من شعبنا عاجزة عن ضمان مقعد لأبنائهما في هذا التعليم، وينتتج عن ذلك تفاوت بين التلاميذ في مستوى الإدراك و القابلية لاستيعاب مقررات باقي المستويات الأعلى، لذلك فهدف تعميم التعليم الأولي على كل أبناء الشعب شعار مركزي ومنطلق أساس لأي إصلاح.

ونسجل، بارتياح، ورود هذا الهدف ضمن الخطة الإصلاحية الجديدة.

المحور الثاني والأساسي للمشروع الإصلاحي هو تأهيل المدرسة العمومية لتسريع المكانة التي كانت لها في عقود مضيئة ، تأهيل من حيث البرامج والطرق البيداغوجية بمواكبة مكاسب العصر لضمان جودة التكوين، وتجاوز التلقين و التلقي السلبي بترسيخ روح النقد و التفاعل، وتشكيل ذهنية عقلانية للمتعلمين، وترسيخ قيم الحرية و الوطنية و المسؤولية وروح المبادرة والإبداع.

إن تركيزنا على المدرسة العمومية كحق دستوري لكل مواطن و مكسب لا يمكن السماح بالتفريط فيه، لا يعني رفضنا للتعليم الخصوصي باعتباره مكونا ثانوياً لمنظومة التربية و التكوين، هذا التعليم الخصوصي بدوره بحاجة إلى إعادة تأهيل ليشتغل ضمن المشروع الإصلاحي العام للمنظومة وليس من خارجها، وضمن منظومة القيم التي يهدف المشروع إلى تحقيقها من



حيث الأهداف المعرفية والتکوینیة والقيمية، بمعنى ترسیخ نفس القيم الوطنية والإنسانية، وروح النقد والتفاعل والإبداع التي يفترض أن تكون الأهداف الكبرى للمشروع الإصلاحي.

إن التعليم الخصوصي يجب أن يبقى اختيارياً وليس ضرورة كما هو الحال اليوم أمام فئات واسعة من شعبنا بسبب ضعف جودة التعليم العمومي.

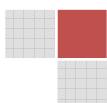
ولكي ينجح المشروع الإصلاحي لمنظومة التربية والتکوین لا بد أن يكون مشروعًا وطنياً، مشروعًا أمة وليس فقط مشروع قطاع حكومي، مشروع لا بد أن يحمله، عن قناعة وحماس، بالخصوص كل الفاعلين في القطاع بشكل مباشر أو غير مباشر في الوزارة، الادارة التربوية، الهيئة التربوية، التلاميذ، الأولياء، الجماعات الترابية.

ولا بد من التأكيد أن أي مشروع إصلاحي لا يمكن تنفيذه بنجاح بدون الفاعلين الأساسيين المنفذين وهم الموارد البشرية للقطاع بمختلف مستوياتهم ومواقعهم، من حيث التکوین الجيد، والتحفيز المادي والمعنوي، وأساساً رد الاعتبار لأسرة التربية والتکوین.

السيد الرئيس،

تترفع عن هذه القضايا الكبرى قضايا فرعية لا بد من الإشارة إليها:

- ✓ قضية التمويل : نحن نعتبر تمويل التعليم في كل مراحله، من الأساسي إلى الجامعي، هي مسؤولية الدولة أولاً. دون أن يعني ذلك رفض اللجوء إلى شراكات مع جماعات تربوية ومؤسسات مختلفة، وإنشاء صندوق خاص لدعم وتمويل التعليم في بعض مراحله أو بعض



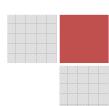
تفرعاته، ما نرفضه هو المس بجib المواطن كيف ما كان مستواه الاجتماعي، فالتعليم حق لكل أبناء الشعب المغربي.

ولا نخفي تخوفنا من إشارة المشروع الإصلاحي إلى ضمان المجانية في مرحلة التعليم الإلزامي الذي ندعو المناسبة إلى الرفع من عدد سنواته وليس تقليلها، إن ذلك يعني بشكل غير مباشر، أن المراحل اللاحقة للتعليم الإلزامي يمكن أن تتطلب مساهمة الأسر في تمويلها، وهذا ما نرفضه لأن التلميذ أو الطالب و هو في المدرسة العمومية أو الجامعة العمومية تحت مسؤولية الدولة، ويمكن للأسر الغنية أن تساهم في تمويل الجهد الوطني في التعليم وفي غيره عبر وسائل أخرى، كالضريبة التضامنية، أو الضريبة على الشروة التي ندعو إليها منذ سنوات.

قضية الهدر المدرسي قضية أخرى من القضايا المطروحة معالجتها بمبادرات وتصورات جديدة أو متجددة . فالهدر المدرسي ناتج أحيانا عن الوضعية الاجتماعية للأسر المعنية، خاصة في المراحل الإعدادية و التأهيلية والجامعية، اعتبارا لبعد مقر الدراسة عن مقر سكن العائلة ، وهذا يتطلب الاستمرار في تقرير المؤسسات التعليمية، و دعم النقل المدرسي الذي تقدم بشكل ملموس في السنوات الأخيرة.

غير أن عوامل أخرى تكون ، أحيانا، سببا في الهدر، ومنها ضعف أو حتى عدم مواكبة الحالات المعنية نفسيا و اجتماعيا و تربويا، و بالنسبة نحن نرى ضرورة توفير أخصائي اجتماعي و نفسى في المؤسسات التعليمية للقيام بهذه المهمة، إضافة إلى مواكبة التلاميذ الضعيفي المستوى بدورس الدعم والتقوية إضافة إلى مواكبة التربية والنفسية.

وبخصوص التعليم العالي، فإننا نثمن و ندعم مشروع استقلالية الجامعات وفكرة حمل كل جامعة مشروع يتناسب مع موقعها و محیطها، و تخصص كل جامعة في مشروع كبير، خاصة ما يتعلق بالبحث العلمي، والإجازات المهنية، وارتباط وثيق بالواقع الاقتصادي والاجتماعي الجهوي.



غير أن نظامنا الجامعي بحاجة إلى مراجعة وتطبيق شعار "ربط التكوين بسوق الشغل" الذي يردده الجميع منذ سنوات، وهو ربط يلزم أن يبدأ خلال سنوات التعليم الإعدادي والتأهيلي من خلال عملية التوجيه لتكون مرحلة التكوين الجامعي هي استمرار لما سبقها من تكوين وليس قطعية وتحول صادم أحياناً، ينتج عنه في بعض الأحيان هدراً بعد عجز الطالب عن الاستيعاب والاستمرار في التكوين لأسباب بيادغوجية، وهو أحد أسباب الهدر على المستوى الجامعي الذي ينبغي معالجته من الأساس، إضافة إلى الأسباب المادية وعجز الأسر عن تمويل إقامة ابنائها في مدن بعيدة عن مقر السكن، وهو ما يجب معالجته بتوفير ما يكفي من الأحياء الجامعية للمحتاجين، وإغاثة المكتبات الجامعية بكل المراجع الضرورية، وتقديم خدمات أخرى تخص التحصيل والبحث.

ولا بد من التأكيد على أهمية، بل وobil وضرورة الارتقاء بالبحث العلمي بالجامعة، الذي ينبغي أن تكون فضاءً أكاديمياً للبحث والإبداع وobil والاختراع وليس فقط مجرد فضاء للتكنولوجيا. يجب استثمار الإمكانيات البشرية الهامة التي تتتوفر عليها جامعاتنا واستثمار المختبرات العلمية وتطويرها مما يفرض الرفع من التمويل المخصص للبحث والذي ما زال لا يحظى سوى بنسبة ضئيلة جداً لا تسمح له بالتطور الإنتاج والاختراع.

